# فقه السوق الذكي: إعادة بناء الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي

**م.د. فريال رشيد علي سعدالله**
جامعة كركوك/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية
freilali2022@uokirkuk.edu.iq

**الكلمات المفتاحية:** السوق الذكي، الفقه الإسلامي، الاقتصاد الرقمي، الضبط الشرعي، المقاصد الشرعية.

**كيفية اقتباس البحث**
سعدالله ، فريال رشيد علي ، فقه السوق الذكي: إعادة بناء الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٥ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

# Smart Market Jurisprudence: Reconstructing Shariah Governance of the Digital Economy

**Dr. Feryal Rasheed Ali Saadallah**
University of Kirkuk, College of Education for Human Sciences,
Department of Quran Sciences, Kirkuk, Iraq
E-mail: freilali2022@uokirkuk.edu.iq

**Keywords** : Smart Markets, Islamic Jurisprudence, Digital Economy, Shariah Governance, Maqasid al-Shariah

**How To Cite This Article**
Saadallah ، Feryal Rasheed Ali ،Smart Market Jurisprudence: Reconstructing Shariah Governance of the Digital Economy ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

## Abstract

This study examines the transformations of the contemporary economy under digitalization and the emergence of "smart markets," which have generated significant jurisprudential challenges regarding the adequacy of traditional Shariah regulatory tools in governing digital transactions. The research aims to reconstruct Shariah governance mechanisms for the digital economy through an analytical approach based on the descriptive-analytical method, supported by a maqasid-oriented framework that aligns legal rulings with modern economic realities.

The study is structured into three main sections. The first section outlines the conceptual framework of smart market jurisprudence, addressing the concept of smart markets, the definition of their jurisprudence, and the key characteristics of the digital economy. The second section analyzes the major jurisprudential challenges associated with digital economic

practices, including issues of digital transactions, the limitations of classical regulatory tools, and contemporary governance challenges. The third section focuses on reconstructing Shariah governance by discussing its maqasid-based foundations, modern regulatory instruments, and proposing a contemporary jurisprudential model for regulating smart markets.

The study concludes that Islamic jurisprudence possesses sufficient flexibility to accommodate digital transformations; however, this requires methodological renewal grounded in maqasid principles and the development of adaptive regulatory tools capable of balancing economic innovation with Shariah compliance.

The findings revealed that relying solely on traditional jurisprudential tools is insufficient for regulating the digital economy. This necessitates a restructuring of Sharia-compliant frameworks in light of the objectives of Islamic law (Maqasid al-Shari'ah), thereby achieving a balance between innovation and regulation.

The significance of this research lies in its examination of a contemporary economic phenomenon with increasing influence, by linking it to the fundamental framework of Islamic economics. This contributes to providing a scholarly perspective that helps regulate economic activity in the digital environment.

**الملخص:**

يتناول هذا البحث التحولات التي يشهدها الاقتصاد المعاصر في ظل الرقمنة، وما أفرزته من نماذج جديدة تُعرف بالأسواق الذكية، والتي أثارت إشكالات فقهية تتعلق بمدى كفاية أدوات الضبط الشرعي التقليدية لتنظيم المعاملات الرقمية. ويهدف البحث إلى إعادة بناء منظومة الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المنهج المقاصدي في تأصيل الأحكام وربطها بالواقع الاقتصادي الحديث. وقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث رئيسة؛ خصص **المبحث الأول** لبيان الإطار المفاهيمي لفقه السوق الذكي، من خلال مطالب تناولت مفهوم السوق الذكي، وتعريف فقهه، وخصائص الاقتصاد الرقمي. أما **المبحث الثاني** فقد عالج التحديات الفقهية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، عبر مطالب تناولت إشكالات المعاملات الرقمية، وحدود الأدوات الفقهية التقليدية، والتحديات التنظيمية المعاصرة. في حين ركز **المبحث الثالث** على إعادة بناء الضبط الشرعي، من خلال

مطالب تناولت الأساس المقاصدي، وأدوات الضبط الحديثة، وصياغة نموذج فقهي مقترح لتنظيم الأسواق الذكية.

وخلص البحث إلى أن الفقه الإسلامي يمتلك من المرونة ما يؤهله لمواكبة التحولات الرقمية، غير أن ذلك يتطلب تجديدًا منهجيًا يقوم على تفعيل المقاصد الشرعية، وبناء أدوات تنظيمية معاصرة تحقق التوازن بين الابتكار الاقتصادي ومتطلبات الضبط الشرعي.

وقد كشفت النتائج عن أن الاقتصار على الأدوات الفقهية التقليدية لا يكفي لتنظيم الاقتصاد الرقمي، مما يستدعي إعادة بناء الضبط الشرعي في ضوء المقاصد الشرعية، بما يحقق التوازن بين الابتكار والتنظيم.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج ظاهرة اقتصادية معاصرة ذات تأثير متزايد، من خلال ربطها بالإطار الأصولي للاقتصاد الإسلامي، بما يسهم في تقديم رؤية علمية تسهم في تنظيم النشاط الاقتصادي في البيئة الرقمية.

**المقدمة**

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية في بنية النشاط الاقتصادي، نتيجة التطور المتسارع في التكنولوجيا الرقمية وانتشار المنصات الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط اقتصادية جديدة تختلف في طبيعتها عن الأنماط التقليدية القائمة على التبادل المادي. ومن أبرز هذه الأنماط ما يُعرف بـ"الأسواق الذكية"، التي تعتمد على الخوارزميات والبيانات الضخمة في تنظيم عمليات الإنتاج والتبادل والتسعير، مما جعل الاقتصاد الرقمي بيئة ديناميكية سريعة التغير.(World Bank, 2021: p. 33)

وتكمن أهمية هذه التحولات في أنها لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل امتدت آثارها إلى الجوانب التنظيمية والقيمية، حيث أعادت تشكيل مفهوم السوق، وطبيعة التعاقد، وآليات تحقيق القيمة الاقتصادية، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الأطر الفقهية التقليدية على استيعاب هذه التحولات، وتنظيمها بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: **إلى أي مدى يمكن إعادة بناء الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي في ظل ما تفرضه الأسواق الذكية من تحولات في طبيعة المعاملات الاقتصادية؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود بالسوق الذكي؟
- ما خصائص الاقتصاد الرقمي التي تؤثر في الأحكام الشرعية؟
- ما أبرز التحديات الفقهية التي تطرحها الأسواق الذكية؟
- كيف يمكن إعادة بناء الضبط الشرعي في ضوء المقاصد الشرعية؟

ويهدف البحث إلى:

- تحليل مفهوم السوق الذكي وأبعاده الاقتصادية
- بيان خصائص الاقتصاد الرقمي
- استكشاف التحديات الفقهية المرتبطة به
- بناء تصور فقهي معاصر لتنظيم الأسواق الرقمية

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف ظاهرة الأسواق الذكية وتحليلها وربطها بالقواعد الأصولية والمقاصدية، بما يسهم في تقديم معالجة علمية دقيقة.

**الدراسات السابقة:** تناولت الأدبيات الاقتصادية المعاصرة التحولات الرقمية وتأثيرها في بنية الاقتصاد، حيث أكدت بعض الدراسات أن الاقتصاد الرقمي أسهم في تحويل البيانات والانتباه إلى موارد اقتصادية رئيسة(OECD, 2022: p. 15) ، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن المنصات الرقمية أعادت تشكيل طبيعة الأسواق وآليات المنافسة فيها (World Bank, 2021: p. 33). وفي السياق الفقهي، تناولت بعض الدراسات قضايا المعاملات الرقمية، مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الحديثة، مع التركيز على بيان أحكامها في ضوء القواعد الفقهية التقليدية، غير أن هذه الدراسات غالبًا ما جاءت جزئية ولم تقدم إطارًا متكاملًا لتنظيم الأسواق الرقمية بوصفها منظومة اقتصادية شاملة، وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم معالجة أصولية تحليلية لمفهوم "فقه السوق الذكي"، وربطه بالاقتصاد الرقمي في إطار مقاصدي معاصر.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية المعاصرة، وقد تمثلت منهجية البحث في:

- وصف طبيعة الأسواق الذكية



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

•تحليل خصائص الاقتصاد الرقمي

•دراسة التحديات الفقهية المرتبطة به

•تقويمه في ضوء القواعد الأصولية والمقاصدية

أما أدوات البحث فتمثلت في:

المصادر العلمية (كتب، بحوث، تقارير).

•التحليل النظري

وقد تم استخدام أسلوب التحليل المقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرقمي المعاصر، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

أظهرت نتائج البحث أن الأسواق الذكية تمثل تحولًا نوعيًا في مفهوم النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت البيانات والخوارزميات عنصرًا رئيسًا في تحديد القيمة الاقتصادية، كما تبين أن هذا التحول يفرض تحديات فقهية تتعلق بآليات الضبط والرقابة، وضرورة تطوير أدوات اجتهادية معاصرة.

وقد كشفت النتائج عن أن الاقتصار على الأدوات الفقهية التقليدية لا يكفي لتنظيم الاقتصاد الرقمي، مما يستدعي إعادة بناء الضبط الشرعي في ضوء المقاصد الشرعية، بما يحقق التوازن بين الابتكار والتنظيم.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج ظاهرة اقتصادية معاصرة ذات تأثير متزايد، من خلال ربطها بالإطار الأصولي للاقتصاد الإسلامي، بما يسهم في تقديم رؤية علمية تسهم في تنظيم النشاط الاقتصادي في البيئة الرقمية.

## المبحث الأول

### الإطار المفاهيمي لفقه السوق الذكي:

يُعد ضبط المفاهيم المدخل الأساس لفهم الظواهر الاقتصادية وتقويمها، إذ لا يمكن إصدار حكم فقهي دقيق دون تحديد المعاني اللغوية والاصطلاحية للمصطلحات محل الدراسة، ولا سيما في ظل التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة النشاط الاقتصادي، وفرضت مفاهيم جديدة تتطلب معالجة فقهية معاصرة. وقد جاءت الشريعة الإسلامية بمنظومة تنظيمية قائمة على

تحقيق العدل ومنع الظلم، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يَـأْمُرُ بِالْعَـدْلِ وَالإِحْسَـانِ**﴾ [النحل: ٩٠] مما يجعل كل تطور اقتصادي خاضعًا لهذه القواعد الكلية.

**المطلب الأول: مفهوم السوق الذكي (لغة واصطلاحًا):**

يرجع أصل لفظ السوق في اللغة إلى الفعل "ساق"، ويُقصد به موضع التبادل الذي تُساق إليه السلع ويجتمع فيه الناس للبيع والشراء، وهو ما يدل على معنى الحركة والتجمع لغرض التبادل. أما في الاصطلاح، فيُعرف السوق بأنه الإطار الذي يتم فيه التفاعل بين البائعين والمشترين لتبادل السلع والخدمات وتحديد الأسعار وفقًا لقوى العرض والطلب.

وقد أقر الإسلام مشروعية السوق باعتباره وسيلة لتحقيق التبادل المشروع، قال تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّـهُ الْبَيْـعَ وَحَرَّمَ الرِّبَـا**﴾[البقرة: ٢٧٥]، كما نهى عن كل ما يخل بعدالة السوق، فقال سبحانه:﴿**يَـا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـوا لَا تَـأْكُلُوا أَمْـوَالَكُمْ بَيْـنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**﴾[ النساء: ٢٩]، ومع التحول الرقمي، تطور مفهوم السوق ليأخذ بعدًا جديدًا، حيث لم يعد مقتصرًا على المكان المادي، بل أصبح يشمل بيئات رقمية تُدار عبر منصات إلكترونية تعتمد على الخوارزميات والبيانات، وهو ما يُطلق عليه اصطلاحًا "السوق الذكي"، ويمكن تعريفه بأنه :**بيئة اقتصادية رقمية تُنظم فيها عمليات التبادل والتسعير واتخاذ القرار باستخدام التقنيات الذكية، كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.**

ويتميز هذا السوق بخصائص تختلف عن الأسواق التقليدية، من أبرزها السرعة، والتفاعل اللحظي، والاعتماد على المعلومات، مما يفرض تحديات جديدة في مجال الضبط الشرعي.

وعند المقارنة بين السوق التقليدي والسوق الذكي، يتضح أن الأول يقوم على التفاعل المباشر والمعاينة الحسية وتحديد الأسعار وفق العرض والطلب في نطاق جغرافي محدد، في حين يعتمد السوق الذكي على المنصات الرقمية والخوارزميات التي تدير عمليات التسعير والتوزيع بشكل آلي، مع اتساع نطاقه ليشمل أسواقًا عابرة للحدود. ويترتب على ذلك اختلاف في أدوات الضبط، إذ يتطلب السوق الذكي آليات رقابية رقمية ومعايير إفصاح متقدمة لضمان الشفافية وتكافؤ المعلومات.(OECD, 2022; World Bank, 2021) .

**المطلب الثاني: مفهوم فقه السوق الذكي (لغة واصطلاحً):**

**الفقه في اللغة** يعني الفهم الدقيق والإدراك العميق، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**لِيَفْقَهُوا فِي الدِّينِ**﴾[التوبة: ١٢٢]، أي ليحصل لهم الفهم الصحيح للأحكام. أما في الاصطلاح، فيُعرّف الفقه بأنه :**العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية** (Al-Ghazali, 1993; Al-Amidi, 1984; Al-Subki, 1982). .

وانطلاقًا من هذا التعريف، يمكن صياغة مفهوم "**فقه السوق الذكي**" بوصفه امتدادًا معاصرًا لفقه المعاملات، حيث يُقصد به اصطلاحًا:" مجموعة الأحكام والمبادئ الفقهية التي تُعنى بتنظيم الأنشطة الاقتصادية في البيئة الرقمية، في ضوء القواعد الأصولية والمقاصد الشرعية. (Al-Ghazali, 1993; Al-Amidi, 1984; Chapra, 2000). ولا يقتصر هذا الفقه على نقل الأحكام التقليدية، بل يتطلب فهمًا عميقًا لطبيعة الاقتصاد الرقمي، وإعادة بناء أدوات الضبط بما يتناسب مع خصائصه.(Kahf, 1992; OECD, 2022) ، وقد أكدت السنة النبوية على ضرورة ضبط المعاملات، فقال النبي ﷺ: «من غشّ فليس مني(Muslim, n.d.) »، كما قال: «نهى عن بيع الغرر(Muslim, n.d.) »، وهي نصوص تؤكد أهمية الشفافية ومنع الغموض، وهي مبادئ تزداد ضرورتها في الأسواق الرقمية، وعليه، فإن فقه السوق الذكي يمثل إطارًا فقهيًا معاصرًا يسعى إلى تحقيق التوازن بين التطور الاقتصادي والالتزام بالضوابط الشرعية (Chapra, 2000; Kahf, 1992).

ويُبنى هذا التكييف الفقهي على قواعد أصولية عامة، من أبرزها: قاعدة "الأصل في المعاملات الإباحة"، وقاعدة "الضرر يزال"، وقاعدة "الغُنم بالغُرم"، وهي قواعد تُسهم في ضبط المعاملات الرقمية وتحقيق التوازن بين المصالح والمفاسد.

**المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي:**

أفرزت التحولات التقنية المتسارعة نمطًا اقتصاديًا جديدًا يُعرف بالاقتصاد الرقمي، وهو اقتصاد يقوم في جوهره على توظيف التكنولوجيا الرقمية في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل عناصر النشاط الاقتصادي التقليدي، وتحويل البيانات والمعلومات إلى موارد اقتصادية رئيسة .(OECD, 2022) ولم يعد الإنتاج في هذا السياق مقتصرًا على السلع

المادية، و أنما امتد ليشمل الأصول الرقمية، والخدمات الافتراضية، ومنصات التفاعل الإلكتروني، مما يعكس تحولًا نوعيًا في مفهوم القيمة الاقتصادية.

ويتميز الاقتصاد الرقمي بجملة من الخصائص التي تميّزه عن الاقتصاد التقليدي، من أبرزها الاعتماد المكثف على البيانات بوصفها عنصرًا حاسمًا في اتخاذ القرار الاقتصادي، والسرعة الفائقة في إنجاز المعاملات، فضلًا عن الطابع العالمي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية، حيث تُنجز العمليات الاقتصادية عبر منصات رقمية مفتوحة تربط بين أطراف متعددة في زمن لحظي (World Bank, 2021). كما يتسم هذا الاقتصاد بدرجة من اللامركزية في بعض تطبيقاته، ولا سيما في الأنظمة المالية الرقمية، مما يحدّ من السيطرة المباشرة على حركة الأموال والسلع.

وقد أفرزت هذه الخصائص تحديات فقهية تتعلق بمدى تحقق شروط التعاقد، ووضوح المعقود عليه، وإمكانية تحقق الغرر أو الجهالة في بعض المعاملات الرقمية، وهو ما يتعارض مع ما قررته الشريعة الإسلامية من ضرورة تحقيق الوضوح والعدالة في المعاملات، قال تعالى : ﴿**وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ**﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وهي قاعدة عامة تؤكد وجوب تحقيق التوازن والعدالة في المبادلات الاقتصادية.

كما أن الاعتماد على الخوارزميات في تحديد الأسعار وتوجيه السلوك الاستهلاكي قد يؤدي إلى نوع من عدم تكافؤ المعلومات بين الأطراف، الأمر الذي قد يفضي إلى صور جديدة من الغش أو الاستغلال، وهو ما يتنافى مع توجيهات السنة النبوية، حيث قال النبي ﷺ: «من غشّ فليس مني(Muslim, n.d.) »، وهو نص يؤكد ضرورة النزاهة في جميع صور المعاملات، سواء كانت تقليدية أو رقمية، وعليه، فإن خصائص الاقتصاد الرقمي، رغم ما تحققه من كفاءة وسرعة، تفرض ضرورة تطوير أدوات الضبط الشرعي بما يتلاءم مع طبيعتها، من خلال توظيف القواعد الأصولية والمقاصد الشرعية في بناء إطار تنظيمي قادر على تحقيق التوازن بين الابتكار الاقتصادي ومتطلبات العدالة والشفافية.

ومن **التطبيقات البارزة للاقتصاد الرقمي منصات التجارة الإلكترونية** مثلAmazon ، التي تعتمد على تحليل البيانات الضخمة في توجيه الأسعار وعرض المنتجات، وهو ما يعكس دور الخوارزميات في تشكيل السلوك الاستهلاكي. كما تمثل تطبيقات الاقتصاد التشاركي مثل Uber

نموذجًا لتحول العلاقة التعاقدية إلى بيئة رقمية تعتمد على الوساطة المنصاتية، بما يثير تساؤلات فقهية حول طبيعة العقد وحدود المسؤولية بين الأطراف.

وبذلك يتضح أن ضبط المفاهيم المرتبطة بالسوق الذكي والاقتصاد الرقمي يمثل الأساس الذي يُبنى عليه فهم التحديات الفقهية المعاصرة، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى دراسة تلك التحديات وتحليلها في المبحث التالي.

## المبحث الثاني: التحديات الفقهية في الاقتصاد الرقمي

أدى التحول الرقمي إلى إعادة تشكيل بنية النشاط الاقتصادي بصورة عميقة، حيث انتقلت المعاملات من الإطار التقليدي إلى بيئات رقمية تعتمد على التكنولوجيا والبيانات، مما أفرز إشكالات فقهية جديدة تتعلق بكيفية تنزيل الأحكام الشرعية على واقع اقتصادي متغير. ولم يعد التحدي مقتصرًا على معرفة الحكم الشرعي، بل امتد إلى إعادة بناء أدوات الضبط بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي وخصائصه.

### المطلب الأول: إشكالات المعاملات الرقمية

تتميز المعاملات الرقمية بكونها تتم عبر وسائط إلكترونية، وقد يغيب فيها التفاعل المباشر بين أطراف العقد، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى تحقق شروط التعاقد، خاصة ما يتعلق بالرضا والعلم بالمبيع وإمكان التسليم. ويظهر هذا الإشكال بشكل أوضح في المنتجات الرقمية التي يصعب تحديد طبيعتها أو تقييمها قبل التعاقد، مما قد يؤدي إلى درجة من الغموض أو عدم اليقين، كما أن البيئة الرقمية تسمح بظهور أنماط جديدة من التعاقد، مثل العقود الذكية والتعاملات المؤتمتة، التي تعتمد على الخوارزميات بدل الإرادة البشرية المباشرة، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى اعتبار هذه العقود صحيحة من الناحية الفقهية، في ظل غياب بعض عناصر التعاقد التقليدية، وتتفاقم هذه الإشكالات مع ازدياد الاعتماد على المنصات الرقمية التي تتحكم في شروط التعاقد وآليات التنفيذ، مما قد يؤدي إلى اختلال في التوازن بين أطراف العلاقة التعاقدية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في شروط الصحة الفقهية بما يتلاءم مع هذا الواقع (OECD, 2022). وتتجلى إشكالات المعاملات الرقمية بصورة أوضح في العقود الذكية (Smart Contracts)، التي تُنفّذ تلقائيًا عند تحقق شروط مبرمجة مسبقًا، دون تدخل بشري مباشر، وهو ما يطرح تساؤلات حول تحقق الإرادة والقبول في العقد، ومدى إمكانية الرجوع أو

الفسخ عند وقوع خلل تقني. كما أن الاعتماد على العملات الرقمية مثل Bitcoin يثير إشكالات تتعلق بطبيعة المال ووظيفته، ومدى استقراره بوصفه وسيطًا للتبادل، مما يستدعي معالجة فقهية دقيقة.(Kahf, 1992; OECD, 2022)

**المطلب الثاني: حدود الأدوات الفقهية التقليدية**

نشأت أدوات الضبط الفقهي في سياق اقتصادي يعتمد على المعاملات المباشرة والسلع المادية، وهو ما جعلها ترتكز على عناصر مثل المعاينة الحسية، والمجلس، والتسليم الفعلي، وهي عناصر قد لا تتوافر في البيئة الرقمية، ولا يعني ذلك قصور الفقه الإسلامي، بل يدل على أن هذه الأدوات تحتاج إلى إعادة تكييف بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي، الذي يقوم على الأصول غير المادية والتعاملات الافتراضية. ويظهر هذا التحدي في صعوبة تطبيق بعض الضوابط التقليدية بشكلها الحرفي، مما يفرض ضرورة الانتقال من التطبيق الشكلي إلى الفهم المقاصدي، وفي هذا السياق، تبرز أهمية القواعد الأصولية العامة التي تمنح الفقه مرونة في التعامل مع المستجدات، حيث يمكن من خلالها إعادة تفسير الضوابط بما يحقق الغاية منها، دون التقيد بالوسائل التقليدية التي نشأت في سياقات مختلفة (Chapra, 2000; Kahf, 1992). وعليه، فإن التحدي لا يكمن في النصوص أو القواعد، بل في كيفية توظيفها بما ينسجم مع الواقع الرقمي، وهو ما يستدعي تطويرًا منهجيًا في الفكر الفقهي المعاصر.

**المطلب الثالث: التحديات التنظيمية في الأسواق الذكية**

أفرزت الأسواق الذكية مجموعة من التحديات التنظيمية المرتبطة بطبيعة عملها القائمة على البيانات والخوارزميات، حيث أصبحت المنصات الرقمية تلعب دورًا مركزيًا في إدارة النشاط الاقتصادي، مما يمنحها قدرة كبيرة على التأثير في الأسعار وسلوك المستهلكين.

ومن أبرز هذه التحديات احتكار المعلومات، وعدم تكافؤ الفرص بين المتعاملين، إضافة إلى صعوبة الرقابة على الأنشطة الرقمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية، وهو ما يؤدي إلى تعقيد عملية الضبط القانوني والشرعي.

كما أن الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ القرار الاقتصادي قد يؤدي إلى ممارسات غير شفافة، مثل التلاعب بالأسعار أو توجيه الطلب بشكل غير مباشر، وهو ما يثير إشكالات تتعلق بتحقيق العدالة الاقتصادية(World Bank, 2021) ، وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة

إلى تطوير أطر تنظيمية تجمع بين البعد القانوني والبعد الشرعي، بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية السوق ومتطلبات العدالة، ويحد من الممارسات التي قد تخل باستقرار النظام الاقتصادي.

ومن زاوية نقدية، يُلاحظ أن الأسواق الذكية قد تؤدي إلى تركّز القوة الاقتصادية بيد عدد محدود من المنصات الكبرى، مما يعزز ظاهرة الاحتكار الرقمي، ويحد من المنافسة العادلة، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة ومنع الاستغلال. كما أن استغلال البيانات الشخصية لأغراض تجارية دون ضوابط واضحة يثير إشكالات أخلاقية وقانونية تتطلب تدخلًا تنظيميًا متوازنًا.(World Bank, 2021)

يتضح أن الاقتصاد الرقمي يطرح تحديات فقهية متعددة تتعلق بطبيعة المعاملات، وحدود الأدوات التقليدية، وآليات التنظيم في الأسواق الذكية، مما يستدعي إعادة بناء الضبط الشرعي في ضوء فهم معاصر يجمع بين الأصول الفقهية ومتطلبات الواقع الاقتصادي.

## المبحث الثالث: إعادة بناء الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي

في ضوء التحديات التي أفرزها الاقتصاد الرقمي، لم يعد من الكافي الاكتفاء بالأدوات التقليدية في تنظيم المعاملات، بل أصبح من الضروري إعادة بناء منظومة الضبط الشرعي بما ينسجم مع طبيعة الأسواق الذكية. ويقوم هذا البناء على توظيف القواعد الأصولية والمقاصد الشرعية في صياغة إطار تنظيمي معاصر قادر على تحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي.

### المطلب الأول: الأساس المقاصدي للضبط الشرعي

تُعد المقاصد الشرعية من أهم الأدوات التي تمنح الفقه الإسلامي مرونة في التعامل مع المستجدات، حيث تهدف إلى تحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم. وفي سياق الاقتصاد الرقمي، يمكن توظيف المقاصد في إعادة بناء الضبط الشرعي بما يحقق التوازن بين الابتكار الاقتصادي ومتطلبات العدالة، ويظهر ذلك من خلال التركيز على مقاصد حفظ المال، وتحقيق العدالة، ومنع الاستغلال، وهي مقاصد يمكن تنزيلها على المعاملات الرقمية من خلال تطوير آليات تضمن الشفافية، وتحد من الغموض، وتمنع الاحتكار.(Chapra, 2000)

### المطلب الثاني: أدوات الضبط الشرعي المعاصرة:

يتطلب تنظيم الاقتصاد الرقمي تطوير أدوات جديدة للضبط الشرعي، لا تقتصر على القواعد التقليدية، بل تشمل آليات حديثة تتناسب مع طبيعة الأسواق الرقمية.

ومن أبرز هذه الأدوات:

- الرقابة الرقمية على المعاملات
- تقنين عمل المنصات الإلكترونية
- تطوير معايير للشفافية والإفصاح
- استخدام التكنولوجيا في تعزيز الالتزام الشرعي

وتُسهم هذه الأدوات في سد الفجوة بين النظرية الفقهية والتطبيق العملي، من خلال توظيف الوسائل الحديثة لتحقيق الأهداف الشرعية.(OECD, 2022)

**المطلب الثالث: نموذج فقهي مقترح لتنظيم الأسواق الذكية**

في ضوء ما سبق، يمكن اقتراح نموذج فقهي لتنظيم الأسواق الذكية يقوم على ثلاثة محاور رئيسة:

أولًا: تأصيل القواعد العامة التي تحكم المعاملات الرقمية، بما يضمن وضوح العقود وتحقيق العدالة.

ثانيًا: تطوير أدوات رقابية حديثة تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي، وتحد من الممارسات غير المشروعة.

ثالثًا: تحقيق التكامل بين الضبط الشرعي والتنظيم القانوني، بما يعزز استقرار السوق ويضمن حماية المتعاملين، ويُعد هذا النموذج محاولة لتقديم إطار عملي يجمع بين الأصالة الفقهية والمعاصرة الاقتصادية، بما يسهم في بناء نظام اقتصادي متوازن يستجيب لمتطلبات العصر (World Bank, 2021).

يتبين أن إعادة بناء الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي تمثل ضرورة علمية ومنهجية، تفرضها التحولات المعاصرة، وأن تحقيق ذلك يتطلب توظيف المقاصد الشرعية وتطوير أدوات تنظيمية حديثة، بما يضمن التوازن بين الابتكار الاقتصادي والالتزام بالضوابط الشرعية.

**المطلب الرابع: التطبيقات المعاصرة لفقه السوق الذكي**

في ضوء التحولات الرقمية، برزت مجموعة من التطبيقات الاقتصادية التي تمثل ميدانًا عمليًا لفقه السوق الذكي، من أبرزها التجارة الإلكترونية، والعملات الرقمية، ومنصات التسويق الرقمي،

والاقتصاد التشاركي، ففي مجال التجارة الإلكترونية، تُثار إشكالات تتعلق بضمان جودة المنتج، ووضوح شروط التعاقد، وحماية المستهلك من التضليل، مما يستدعي تطوير ضوابط شرعية تعزز الشفافية والإفصاح. أما في العملات الرقمية، فتتمثل التحديات في تقلب الأسعار، وغياب الجهة المنظمة، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى اعتبارها مالًا معتبرًا شرعًا.

وفي مجال التسويق الرقمي، يعتمد كثير من المحتوى على جذب الانتباه أكثر من تحقيق المنفعة، مما يقتضي وضع ضوابط أخلاقية تحد من الغش والتضليل. كما أن الاقتصاد التشاركي يثير إشكالات تتعلق بتوزيع المسؤوليات والحقوق بين الأطراف، وهو ما يتطلب تأصيلًا فقهيًا يضمن العدالة في التعاقد، وعليه، فإن هذه التطبيقات تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة الفقه الإسلامي على مواكبة التحولات الرقمية، من خلال تطوير نماذج تنظيمية تجمع بين الأصالة والمعاصرة (Chapra, 2000; Kahf, 1992).

**المطلب الخامس : النقد المعاصر للاقتصاد الرقمي:**

رغم ما أفرزه الاقتصاد الرقمي من تطور ملحوظ في كفاءة الأسواق وتسريع المعاملات وتوسيع نطاق التبادل، إلا أنه لا يخلو من إشكالات بنيوية عميقة تستدعي قراءة نقدية، لا سيما من منظور الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

فمن أبرز الملاحظات النقدية على الاقتصاد الرقمي أنه أسهم في تحويل "الانتباه" إلى مورد اقتصادي بحد ذاته، حيث أصبحت المنصات الرقمية تتنافس على جذب المستخدمين وتعظيم مدة بقائهم داخلها، بغض النظر عن القيمة الحقيقية للمحتوى أو المنفعة المتحققة منه. وقد أدى ذلك إلى بروز نماذج اقتصادية قائمة على الاستهلاك السريع للمحتوى، وهو ما قد يبتعد عن مفهوم الإنتاج الحقيقي الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي.(Chapra, 2000)

كما أن هيمنة الشركات الرقمية الكبرى أدت إلى نشوء نوع جديد من الاحتكار، يُعرف بالاحتكار المعلوماتي، حيث تمتلك هذه الشركات القدرة على التحكم في تدفق البيانات وتحليلها، مما يمنحها ميزة تنافسية غير متاحة لبقية الفاعلين في السوق. ويؤدي هذا الوضع إلى اختلال مبدأ تكافؤ الفرص، الذي يُعد من الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العادل، ومن زاوية أخرى، يلاحظ أن الاقتصاد الرقمي قد أدى إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين الأفراد، حيث

يستفيد منه بدرجة أكبر من يمتلكون المهارات التقنية أو القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا، في حين تتراجع فرص الفئات الأقل قدرة، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية الذي تؤكد عليه الشريعة الإسلامية.

كما أن الاعتماد على الخوارزميات في توجيه السلوك الاقتصادي قد يؤدي إلى تقليص حرية الاختيار لدى المستهلك، من خلال ما يُعرف بالتوجيه الخفي(Algorithmic Nudging) ، حيث يتم عرض المنتجات أو المحتوى بطريقة تؤثر على قرارات المستخدم دون وعيه الكامل، مما يثير إشكالات أخلاقية تتعلق بالشفافية والاختيار الحر.(World Bank, 2021) ، وفي السياق ذاته، يبرز تحدٍ آخر يتمثل في تراجع مفهوم المسؤولية الفردية في بعض المعاملات الرقمية، حيث يصعب تحديد الطرف المسؤول في حال وقوع ضرر، خاصة في الأنظمة المؤتمتة أو العقود الذكية، وهو ما يطرح تساؤلات حول كيفية تطبيق قواعد الضمان والمسؤولية في الفقه الإسلامي.

ومن منظور مقاصدي، يمكن القول إن بعض ممارسات الاقتصاد الرقمي قد تؤدي إلى الإخلال بمقصد حفظ المال، من خلال تعريضه لمخاطر عالية نتيجة التقلبات السريعة، كما في بعض الأصول الرقمية، أو من خلال استغلال المستخدمين بوسائل غير شفافة، وهو ما يستدعي تدخلًا تنظيميًا يحقق التوازن بين الابتكار والحماية.

وعليه، فإن النقد المعاصر للاقتصاد الرقمي لا يهدف إلى رفضه، بل إلى تقويمه وتوجيهه بما ينسجم مع القيم الاقتصادية الإسلامية، من خلال تطوير نماذج تنظيمية تراعي البعد الأخلاقي، وتحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى الظلم أو الاستغلال، بما يحقق التكامل بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

**جدول (١): مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي والرؤية الإسلامية**

| العنصر | الاقتصاد التقليدي | الاقتصاد الرقمي | الرؤية الإسلامية |
|---|---|---|---|
| القيمة | إنتاج مادي | بيانات وانتباه | منفعة حقيقية |
| السوق | مادي | رقمي | منضبط شرعًا |
| الرقابة | مباشرة | رقمية | شرعية + قانونية |
| العدالة | نسبية | مختلة أحيانًا | واجبة |

من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Chapra, 2000; Kahf, 1992; OECD, 2022; World Bank, 2021).

ولتوضيح الفروق الجوهرية بين أنماط الاقتصاد، يبيّن الجدول الآتي مقارنة تحليلية بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي والرؤية الإسلامية،

وفي السياق العراقي، يلاحظ تزايد الاعتماد على التجارة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي في النشاط الاقتصادي، مما يبرز الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية شرعية تتناسب مع طبيعة السوق المحلي، وتحد من الممارسات غير المنضبطة.

**مستقبل فقه السوق الذكي:** يُعد استشراف مستقبل فقه السوق الذكي من المسائل الحيوية التي تفرضها سرعة التحول الرقمي، حيث لم يعد الاقتصاد المعاصر ثابتًا في نماذجه، بل يشهد تطورًا مستمرًا تقوده تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوكشين، والاقتصاد اللامركزي.

ففي مجال الذكاء الاصطناعي، يُتوقع أن تتوسع قدرة الأنظمة الذكية على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، بما يشمل التسعير، وإدارة المخاطر، وتوجيه الاستهلاك، وهو ما يطرح تساؤلات فقهية تتعلق بمدى مشروعية تفويض القرار الاقتصادي إلى أنظمة غير بشرية، وحدود المسؤولية في حال وقوع الضرر.

أما **تقنية البلوكشين**، فقد أسهمت في تطوير مفهوم اللامركزية في المعاملات، حيث أصبحت عمليات التبادل تتم دون وسيط مركزي، وهو ما يثير إشكالات تتعلق بالضبط الشرعي، خاصة في ظل غياب جهة رقابية واضحة.

وفي السياق ذاته، يمثل الاقتصاد اللامركزي (DeFi) نموذجًا متقدمًا لهذه التحولات، حيث تُدار الأنشطة المالية عبر شبكات مفتوحة، مما يفرض تحديات جديدة تتعلق بتحديد طبيعة العقود، وآليات الضمان، ومشروعية بعض التطبيقات المالية، وعليه، فإن مستقبل فقه السوق الذكي يرتبط بمدى قدرة الفقه الإسلامي على تطوير أدواته بما يتلاءم مع هذه التحولات، من خلال الجمع بين الأصول الشرعية والمعرفة التقنية الحديثة.

**أما الضبط الشرعي في البيئة الرقمية :**

إن إعادة بناء الضبط الشرعي في الاقتصاد الرقمي لا تقتصر على الجانب النظري، بل تتطلب تفعيلًا عمليًا للأدوات التنظيمية بما يحقق مقاصد الشريعة في الواقع المعاصر، ففي البيئة

الرقمية، يصبح الضبط الشرعي مرتبطًا بقدرة الأنظمة على تحقيق الشفافية، وضمان وضوح المعلومات، ومنع التلاعب بالبيانات، وهو ما يستدعي تطوير معايير تقنية تتوافق مع الضوابط الشرعية.

كما أن تعزيز الرقابة الرقمية يمثل عنصرًا أساسيًا في هذا السياق، حيث يمكن استخدام التقنيات الحديثة في تتبع المعاملات، والكشف عن الممارسات غير المشروعة، وهو ما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، فإن التكامل بين الضبط الشرعي والتنظيم القانوني يُعد ضرورة ملحّة، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون وجود إطار قانوني يدعم المبادئ الشرعية، ويُترجمها إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق، وعليه، فإن الضبط الشرعي في البيئة الرقمية يتطلب رؤية تكاملية تجمع بين الفقه والتقنية والقانون، بما يضمن تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية ومتطلبات العدالة.

**البعد الأخلاقي للاقتصاد الرقمي:** يمثل البعد الأخلاقي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يفرض ضرورة إعادة تقييم النشاط الاقتصادي الرقمي في ضوء هذه القيم، ففي ظل التحول نحو اقتصاد يعتمد على البيانات والانتباه، تبرز إشكالات تتعلق بمدى التزام المنصات الرقمية بالقيم الأخلاقية، خاصة فيما يتعلق بحماية الخصوصية، ومنع التضليل، وتحقيق النزاهة في التعاملات.

كما أن انتشار المحتوى الاقتصادي القائم على جذب الانتباه قد يؤدي إلى تراجع قيمة العمل المنتج، واستبداله بأنماط استهلاكية لا تحقق منفعة حقيقية، وهو ما يتعارض مع مبدأ تحقيق المصلحة الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير فقه السوق الذكي يجب أن يتضمن بعدًا أخلاقيًا واضحًا، يركز على تعزيز القيم في البيئة الرقمية، وضبط السلوك الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية، وعليه، فإن الاقتصاد الرقمي لا ينبغي أن يُقاس فقط بكفاءته، بل بمدى التزامه بالقيم الأخلاقية التي تضمن تحقيق العدالة والاستقرار.



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

**الخاتمة**

في ضوء ما تقدم، يتضح أن التحولات التي يشهدها الاقتصاد المعاصر في ظل الرقمنة قد أدت إلى بروز نمط جديد من الأسواق يُعرف بالأسواق الذكية، وهو ما فرض تحديات فقهية غير مسبوقة تتعلق بطبيعة المعاملات الاقتصادية، وآليات ضبطها، وحدود الأدوات الفقهية التقليدية في التعامل معها. وقد سعى هذا البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال بناء إطار مفاهيمي لفقه السوق الذكي، وتحليل التحديات الفقهية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، وصولًا إلى إعادة بناء الضبط الشرعي في ضوء المقاصد الشرعية، وقد بيّن البحث أن الفقه الإسلامي يمتلك من المرونة والأدوات الأصولية ما يؤهله لاستيعاب هذه التحولات، إلا أن ذلك يتطلب تجاوز التطبيق الحرفي للأحكام إلى تفعيل المنهج المقاصدي، الذي يُمكّن من تحقيق التوازن بين متطلبات التطور الاقتصادي وضوابط الشريعة الإسلامية. كما أظهر البحث أن الاقتصار على الأدوات التقليدية لم يعد كافيًا لتنظيم الأسواق الرقمية، في ظل ما تتسم به من تعقيد وسرعة وتداخل في الأدوار الاقتصادية.

ومن خلال التحليل، تبين أن الأسواق الذكية، رغم ما تحققه من كفاءة اقتصادية، قد تُفضي إلى اختلالات مثل الاحتكار الرقمي وعدم تكافؤ المعلومات، مما يستدعي تطوير أدوات تنظيمية حديثة تجمع بين الضبط الشرعي والتنظيم القانوني. كما أن التطبيقات المعاصرة للاقتصاد الرقمي، كالتجارة الإلكترونية والعملات الرقمية، تمثل ميدانًا حقيقيًا لاختبار قدرة الفقه الإسلامي على التكيّف مع المتغيرات، وعليه، فإن إعادة بناء الضبط الشرعي للاقتصاد الرقمي لا تُعد خيارًا نظريًا، بل ضرورة علمية ومنهجية تفرضها طبيعة المرحلة، وتتطلب تكامل الجهود بين الفقهاء والاقتصاديين والمتخصصين في التكنولوجيا، بما يسهم في بناء نموذج اقتصادي متوازن يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويحقق مقاصد الشريعة في العدالة والاستقرار والتنمية.

**النتائج**

١. السوق الذكي يمثل تحولًا نوعيًا في مفهوم النشاط الاقتصادي .

٢. الاقتصاد الرقمي أفرز إشكالات فقهية جديدة غير مطروقة سابقًا .

٣. الأدوات الفقهية التقليدية بحاجة إلى تكييف مع الواقع الرقمي .

٤. المقاصد الشرعية تمثل الأساس المنهجي لإعادة بناء الضبط الشرعي .

٥.الأسواق الرقمية قد تؤدي إلى اختلالات مثل الاحتكار وعدم الشفافية .

٦.هناك حاجة إلى تطوير أدوات رقابية حديثة تجمع بين الشرع والتقنية .

**التوصيات**

١.تطوير بحوث فقهية متخصصة في الاقتصاد الرقمي .

٢.إنشاء أطر رقابية شرعية للمنصات الإلكترونية .

٣.تعزيز معايير الشفافية والإفصاح في المعاملات الرقمية .

٤.دعم التكامل بين الفقهاء وخبراء الاقتصاد والتكنولوجيا .

٥.إدخال موضوع الاقتصاد الرقمي في المناهج الجامعية الشرعية.

**المراجع**

**أولًا: المصادر العربية**


•الغزالي، أبو حامد محمد، (١٩٩٣)، *المستصفى من علم الأصول*، دار الكتب العلمية، بيروت .

•الآمدي، علي بن محمد، (١٩٨٤)، *الإحكام في أصول الأحكام*، دار الكتاب العربي، بيروت .

•السبكي، تاج الدين، (١٩٨٢)، *جمع الجوامع*، دار الفكر، بيروت .

•تشابرا، محمد عمر، (٢٠٠٠)، *الإسلام والتحدي الاقتصادي*، المؤسسة الإسلامية، ليستر .

•كحف، منذر، (١٩٩٢)، *الاقتصاد الإسلامي: تعريفه ومنهجه*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة .


**ثانيًا: المصادر الأجنبية**


•Chapra, M. U., (2000), *Islam and the Economic Challenge*, Islamic Foundation.

•Kahf, M., (1992), *Islamic Economics: Notes on Definition and Methodology*, Islamic Research and Training Institute.

•OECD, (2022), *Digital Economy Outlook*, OECD Publishing, Paris.

•World Bank, (2021), *World Development Report: Data for Better Lives*, Washington, DC.

•Brynjolfsson, E., & McAfee, A., (2014), *The Second Machine Age*, W. W. Norton.

•Davenport, T., & Beck, J., (2001), *The Attention Economy*, Harvard Business School Press.

•Zuboff, S., (2019), *The Age of Surveillance Capitalism*, Public Affairs.

**ثالثًا: مصادر الحديث:**

•مسلم، ابن الحجاج، (بدون سنة، صحيح مسلم).

**References**

**First: Arabic Sources**

• Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad, (1993), Al-Mustasfa min 'Ilm al-Usul, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut.

• Al-Amidi, Ali ibn Muhammad, (1984), Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam, Dar al-Kitab al-'Arabi, Beirut.

• Al-Subki, Taj al-Din, (1982), Jam' al-Jawami', Dar al-Fikr, Beirut.

• Chabra, Muhammad Omar, (2000), Islam and the Economic Challenge, Islamic Foundation, Leicester.

• Kahf, Munther, (1992), Islamic Economics: Its Definition and Methodology, Islamic Research and Training Institute, Jeddah.

**Second: Foreign Sources**

•Chapra, M. U., (2000), *Islam and the Economic Challenge*, Islamic Foundation.

•Kahf, M., (1992), *Islamic Economics: Notes on Definition and Methodology*, Islamic Research and Training Institute.

•OECD, (2022), *Digital Economy Outlook*, OECD Publishing, Paris.

•World Bank, (2021), *World Development Report: Data for Better Lives*, Washington, DC.

•Brynjolfsson, E., & McAfee, A., (2014), *The Second Machine Age*, W. W. Norton.

•Davenport, T., & Beck, J., (2001), *The Attention Economy*, Harvard Business School Press.

•Zuboff, S., (2019), *The Age of Surveillance Capitalism*, Public Affairs.

Third: Sources of Hadith:

• Muslim, Ibn al-Hajjaj, (without Sunnah, Sahih Muslim).